

COMCEC

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(الكومسيك)

تقرير

اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية (TNC)
لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC)

(أنقرة، ١٧-١٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٨)

مكتب تنسيق الكومسيك
هيئة التخطيط الحكومية
أنقرة، يونيو/حزيران ٢٠٠٨

تقرير

اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية (TNC)
لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC)
(أنقرة، ١٧-١٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٨)

مكتب تنسيق الكومسيك
هيئة التخطيط الحكومية
أنقرة، يونيو/حزيران ٢٠٠٨

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

هيئة التخطيط الحكومية

Necatibey Cad. 108

Ankara-TURKEY

Phone : 90-312-294 55 10
90-312-294 55 03

Fax : 90-312-294 55 77

Website : www.comcec.org
www.dpt.gov.tr

E-mail : funlu@dpt.gov.tr
meker@dpt.gov.tr
kakdogan@dpt.gov.tr

المحتويات

رقم الصفحة

٧	تقرير اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC).....
---	--

المرفقات

١٧	١ قائمة المشاركين في اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC).....
٢٧	٢ كلمة معالي الوزير/ كورشاد توزمن، وزير الدولة المسؤول عن التجارة الخارجية بالجمهورية التركية.....
٣١	٣ كلمة سعادة السيد/ خليل إبراهيم أقجه، القائم بأعمال وكيل الوزارة لهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية في الجلسة الافتتاحية لاجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية.....
٣٧	٤ رسالة معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.....
٤٣	٥ كلمة سعادة السيدة أولكر جوزال، نائبة وكيل الوزارة للتجارة الخارجية في الجمهورية التركية في اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية.....
٤٧	٦ جدول أعمال اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.....
٥١	٧ نص العرض المقدم من وكالة الوزارة للجمارك بالجمهورية التركية بشأن الأعمال التحضيرية لتنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC).....

تقرير

اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية (TNC)
لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC)
(أنقرة، ١٧-١٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٨)

تقرير

اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية
لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي
(أنقرة، ١٧-١٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٨)

- ١- عقد اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية في أنقرة في الفترة من ١٧-١٩ يونيو ٢٠٠٨.
- ٢- وقد عقد الاجتماع برئاسة سعادة السيدة أولكر جوزال نائبة وكيل الوزارة للتجارة الخارجية بالجمهورية التركية.
- ٣- حضر الاجتماع وفود الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية التالية:
 - جمهورية بنجلاديش الشعبية
 - جمهورية مصر العربية
 - جمهورية غينيا
 - جمهورية إيران الإسلامية
 - المملكة الأردنية الهاشمية
 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
 - ماليزيا
 - جمهورية المالديف
 - المملكة المغربية
 - المملكة العربية السعودية
 - سلطنة عمان
 - جمهورية باكستان الإسلامية
 - دولة قطر
 - الجمهورية التونسية
 - الجمهورية التركية
 - دولة الإمارات العربية المتحدة

٤- كما شارك في الاجتماع بصفة مراقب ممثلون عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي:

- جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية
- تشاد (موقعة)
- الجمهورية العراقية (موقعة)
- دولة الكويت (موقعة)
- فلسطين (موقعة)
- السودان (موقعة)
- طاجيكستان

٥- مثل مركزُ البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب (سيسريك) الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الاجتماع. كما حضرت الاجتماع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية التالية:

- مكتب تنسيق الكومسيك (بوصفه عضواً في أمانة لجنة المفاوضات التجارية)
 - المركز الإسلامي لتنمية التجارة (بوصفه عضواً في أمانة لجنة المفاوضات التجارية)
 - البنك الإسلامي للتنمية.
 - مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.
 - الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا
- (ترد نسخة من قائمة المشاركين بالمرفق I)

الجلسة الافتتاحية

٦- تليت كلمة معالي كورشاد توزمان وزير الدولة المسئول عن التجارة الخارجية بالجمهورية التركية بواسطة السيد آتيللا كيزل أرسلان رئيس الإدارة بالمديرية العامة للاتفاقيات في وكالة الوزارة للتجارة الخارجية في الجمهورية التركية.

٧- وفي رسالته إلى الاجتماع أكد معالي كورشاد توزمان أنه بالتفاهم المشترك بين الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية عقدت بنجاح دورتان من مفاوضات التجارة وتمخضتا عن إقرار خطة التعريفة التفضيلية (بريتاس) وقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٨- وأكد معالي كورشاد توزمان أيضا على أهمية الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على (بريتاس) وقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية من جانب عشر دول أعضاء على الأقل قبل حلول الموعد المستهدف لبدء العمل بنظام الأفضليات التجارية في الأول من يناير ٢٠٠٩. وحث معاليه الدول في لجنة المفاوضات التجارية على التعجيل بعملية التصديق للوفاء بالموعد المستهدف.

٩- وأشار معالي كورشاد توزمان في كلمته إلى أن تركيا كانت قد صادقت على بريتاس في مايو ٢٠٠٨. كما لفت الانتباه إلى الزيادة التي طرأت مؤخراً على نصيب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من التجارة الدولية.

(ترد نسخة من كلمة معالي كورشاد توزمان بالمرفق II)

١٠- وفي كلمته الافتتاحية لفت سعادة خليل إبراهيم أقجه القائم بأعمال وكيل الوزارة لهيئة التخطيط الحكومي بتركيا الانتباه إلى أن أحد الأهداف الأساسية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك) هو تعزيز التجارة بين الدول الاعضاء في المنظمة. وفي هذا السياق ذكر معالي أقجه أن إنشاء نظام للأفضليات بين الدول الأعضاء كان على جدول أعمال الكومسيك منذ إنشائها، وأبرز أهمية التنفيذ المبكر لاتفاقيتي بريتاس وقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية لبلوغ هدف منظمة المؤتمر الإسلامي في الوصول بالتجارة البينية إلى نسبة الـ ٢٠% المستهدفة بحلول ٢٠١٥، كما ورد في برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما ذكر سعادة خليل إبراهيم أقجه أن الكومسيك شرعت في عدة مشروعات وبرامج لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(ترد نسخة من كلمة سعادة خليل إبراهيم أقجه بالمرفق III)

١١- وقام السيد نبيل دبور الخبير الأول مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب (سيسريك) بإلقاء كلمة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي رسالته أكد معالي البروفيسور إحسان أوغلو على أهمية الدور الذي تلعبه التجارة في تنمية التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا الصدد، حث معاليه الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على البريتاس وقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية على أن تبادر بذلك. وأعرب معاليه كذلك عن أمله في اعتماد طريقة في المستقبل القريب لإزالة الإجراءات شبه التعريفية وغير التعريفية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي ختام رسالته، أكد معالي البروفيسور إحسان أوغلو على أن اللجنة بوسعها الاعتماد على كامل تأييده وتأييد الأمانة العامة لتحقيق نظام الأفضليات التجارية.

(ترد نسخة من كلمة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو بالمرفق IV).

١٢- تحدث أمام الاجتماع رؤساء وفود المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية. وأكد رؤساء الوفود على أهمية بدء العمل بنظام الأفضليات التجارية بحلول الموعد المستهدف في الأول من يناير ٢٠٠٩ وهو الموعد الذي حدده وزراء التجارة في الدول الأعضاء بلجنة المفاوضات التجارية. كما أعرب رؤساء الوفود عن امتنانهم للجمهورية التركية لاستضافتها هذا الاجتماع.

جلسة العمل

١٣- بدأت جلسة العمل بالكلمة الافتتاحية التي ألقتها سعادة أولكر جوزال نائبة وكيل الوزارة للتجارة الخارجية في الجمهورية التركية. وشددت سعادتها في كلمتها على أنه بحلول الأول من يناير ٢٠٠٩ سيكفل نظام الأفضليات التجارية، باعتباره نظاماً جديداً، تحرير التجارة بين الدول الإسلامية وإقامة بنية أساسية للتجارة تتسم بالشفافية وتقوم على قواعد محددة. وفي هذا الصدد أبرزت أهمية استكمال عملية المصادقة على بروتوكول التجارة التفضيلية وقواعد المنشأ من جانب عشر دول على الأقل في موعد غايته نهاية ٢٠٠٨.

(ترد نسخة من كلمة سعادة السيدة أولكر جوزال بالمرفق V)

إقرار جدول الأعمال

١٤- أقرت لجنة المفاوضات التجارية جدول الأعمال وبرنامج عمل الاجتماع.

(ترد نسخة من جدول الأعمال بالمرفق VI)

عرض مقدم من قبل أمانة لجنة المفاوضات التجارية:

١٥- قدمت أمانة لجنة المفاوضات التجارية عرضاً للخلفيات وبرنامج العمل للجنة المفاوضات التجارية قبل موعد الأول من يناير ٢٠٠٩ الذي حدده وزراء التجارة. وشددت الأمانة في معرض إشارتها إلى إعلان أنقرة الوزاري الذي أقره الاجتماع الثاني لوزراء التجارة على ضرورة استكمال المصادقة على بريتاس وقواعد المنشأ في ٢٠٠٨ حتى يمكن الوفاء بإنشاء نظام الأفضليات التجارية في الموعد المحدد وهو يناير ٢٠٠٩.

الاستعدادات النهائية من جانب الدول الأعضاء قبل بدء العمل بنظام الأفضليات التجارية، وخاصة تطبيق قواعد المنشأ وتبادل قوائم التفضيلات.

١٦- تحت هذا البند قدمت وكالة الوزارة للجمهورية التركية عرضاً حول الإجراءات المطلوبة لتطبيق قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية، وطلبت اللجنة توزيع نص هذا العرض على أعضاء لجنة المفاوضات التجارية باللغات الرسمية المعتمدة في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(ترد نسخة من العرض بالمرفق VII)

١٧- وأكدت اللجنة على ضرورة التفسير الموحد لاتفاقيات نظام الأفضليات التجارية (TPSOIC). وفي هذا الصدد طلبت اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك إعداد مذكرات تفسيرية حول هذا الموضوع وتوزيعها على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتسليمها إلى الكومسيك للدراسة/إجراء اللازم. كما طلبت اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة مواصلة تنظيم الندوات وورش العمل حول نظام الأفضليات التجارية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

١٨- وفيما يتعلق بمسألة الأخطاء الطباعية البسيطة في النص الأصلي لقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية التي أثارها بنجلاديش، ذكرت أمانة اللجنة أن المسألة أُحيلت إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمشورة واتخاذ اللازم. وقد طلب من الأمانة العامة للمنظمة توزيع ردها على الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية وأمانة اللجنة في أقرب وقت ممكن.

١٩- أشارت اللجنة إلى أنه ينبغي إرسال قوائم التتريلات إلى الأمانة لكي تكون جاهزة للتوزيع عندما يدخل نظام الأفضليات التجارية حيز النفاذ. وشددت اللجنة على أهمية توزيع قوائم التتريلات على الدول الأعضاء من جانب الأمانة في الوقت نفسه.

٢٠- وطلبت اللجنة من الدول الأعضاء فيها عمل الترتيبات الضرورية في إدارات الجمارك لديها بما يتفق مع إجراءاتها الداخلية لضمان سهولة وسرعة حركة السلع عندما يبدأ تطبيق نظام الأفضليات التجارية.

٢١- فيما يتعلق بتحديد تغطية المنتجات التي ستخضع لتخفيض التعريفات كما ورد في المادة ٣ من البريتاس فقد قررت أغلبية الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية استخدام أكواد ذات ثماني خانات في النظام المنسق. وقد ذكرت بعض الدول الاعضاء وهي تحديداً بنجلاديش والأردن وليبيا أنها ستبلغ أمانة لجنة المفاوضات التجارية بردها النهائي في هذا الصدد. وإذا لم يرد رد من أي من هذه الدول الثلاثة خلال شهرين يعتبر مستوى الخانات الثمانية مقبولاً.

٢٢- فيما يتعلق بتداول المعلومات الخاصة باتفاقيات نظام الأفضليات التجارية، فإن الدول الأعضاء مطالبة بالاستفادة من شبكة المعلومات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TINIC) لهذا الغرض.

القضايا المتعلقة بالتوقيع والمصادقة على بريتاس وقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية

٢٣- درست اللجنة وضع التوقيع والمصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية، وهي الاتفاقية الإطارية وبريتاس وقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية. وأحاطت جميع الوفود للجنة علماً بالوضع النهائي الخاص بدولها فيما يتعلق بهذه الاتفاقيات.

٢٤- طلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي توزيع مذكرة بين الدول الأعضاء وأمانة لجنة المفاوضات التجارية تتناول وضع التوقيع والمصادقة على اتفاقية الإطار وبريتاس وقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية.

٢٥- رحبت اللجنة بالمملكة العربية السعودية عضواً جديداً في لجنة المفاوضات التجارية. كما رحبت اللجنة بتوقيع المملكة العربية السعودية على بريتاس ومصادقة الجمهورية التركية عليها. وأعربت اللجنة أيضاً عن تقديرها لاعتزام عدد من الدول الأعضاء التوقيع على بريتاس وقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية قبل أو أثناء الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك.

٢٦- عبرت اللجنة عن امتنانها لفخامة الرئيس عبد الله جول رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك ومعالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمبادرتهما وقيادتهما للتنفيذ المبكر لنظام الأفضليات التجارية.

٢٧- ناشدت اللجنة كل الدول المعنية الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تنضم إلى اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية في أقرب وقت ملائم لتحقيق هدف إنشاء نظام الأفضليات التجارية بحلول الأول من يناير ٢٠٠٩.

ما يستجد من أعمال

٢٨- تحت هذا البند من جدول الأعمال، لم تكن هناك أية مناقشات.

الجلسة الختامية

٢٩- اعتمدت اللجنة تقرير اجتماع التقييم الى عقده لجنة المفاوضات التجارية ومرفقاته.

٣٠- قدمت الوفود المشاركة خالص الشكر إلى الحكومة التركية وأمانة لجنة المفاوضات على الترتيبات الممتازة التي قامت بها للتحضير لهذا الاجتماع المهم وعلى ما أحيطوا به كرم الضيافة خلال إقامتهم في أنقرة.

المرفقات

المرفق

(١)

قائمة المشاركين في اجتماع التقييم للجنة
المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية
فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
(أنقرة، ١٧-١٩ يونيو/ حزيران ٢٠٠٨)

A. MEMBER COUNTRIES OF TNC

PEOPLE'S REPUBLIC OF BANGLADESH

- Mr. MOHAMMAD ABDUL WAHAB MIAN
Joint Secretary (FTA)
Ministry of Commerce

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

- Mr. MAMDOUH MOSTAFA
First Undersecretary,
Ministry of Trade and Industry Head of Egyptian Commercial Service
- Mr. YASSER ATEF
Minister Plenipotentiary,
Ministry of Foreign Affairs
- Mr. MONGY ALY BADR
Commercial Counsellor Head of Commercial Office in İstanbul
- Mr. IHAB FATHI
Researcher in Trade Agreement Sector Ministry of Trade and Industry

REPUBLIC OF GUINEA

- Mr. ANSOUMANE BERETE
Head of Division of Commercial Policies and Accords,
Ministry of Commerce, Industry, Tourism and Handicrafts

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- Mr. MOOSA MOOSAVI ZONOOZ
Director of the Legal and Commercial Affairs, Ministry of Commerce

- Mr. MOHSEN CHITSAZ
Deputy Director of the International Economic Affairs Bureau,
Ministry of Foreign Affairs
- Mr. HAMID REZA ANOUSHEH
Political Counselor, Iran Embassy in Ankara

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

- Mr. NIDAL AL-ABBADI
Economist,
Foreign Trade Policy and Relations Department, Ministry of Industry and Trade
- Mr. HASIB SALAMEH
Engineer, Industrial Development Directorate,
Ministry of Industry and Trade

GREAT SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

- Mr. HESHAN GHANDI
Embassy of Libyan Arab Jamahiriya in Ankara

MALAYSIA

- Mr. DATO SAIPUL ANUAR ABD MUIIN
Ambassador of Malaysia in Ankara, Turkey

REPUBLIC OF MALDIVES

- Mr. ABDULLA THAWFEEQ
Director of International Trade Policy,
Ministry of Economic Development and Trade
- Mr. MOHAMED ANWAR
Director General, Maldives Customs Service

KINGDOM OF MOROCCO

- Mr. ZAHREDDINE BELBACHIR
Head of Arab and Islamic Economic Affairs,
Ministry of Foreign Trade
- Mr. MOHAMED CHAKIB BENELMALIH
Economic Counsellor, Embassy of Kingdom of Morocco, Ankara

SULTANATE OF OMAN

- Mr. ABDALLAH BIN JUMA AL-SHIBLI
Director of the Cooperation Council Affairs,
Ministry of Industry and Trade
- Mr. ALMOATASIM BIN HILAL AL-HOSNI
Economic Researcher,
Ministry of National Economy

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- Mr. JAMSHID KHAN
Joint Secretary, Ministry of Commerce, Islamabad

STATE OF QATAR

- Mr. SAOUD JASSIM AL –JUAFARI
Director of Economic Affairs Department, Ministry of Economy and Commerce
- Mr. AHMED SALEH AL-MUHANNADI
Head of Arab and Islamic Economic Affairs, Ministry of Economy and
Commerce
- Mr. RACHID MOHAMAD AL-BREIDI
Economic Expert, Ministry of Economy and Commerce

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- Mr. HAMID BIN ABDULHAMID AL-AWFY
Deputy Minister for Internal Trade, Ministry of Commerce
- Mr. AL ESHAIWI MUSSAID
Director General of International Organization Department
Ministry of Commerce and Industry
- Mr. ALI ABDULLAH ALMUSNED
Customs Specialist

REPUBLIC OF TUNISIA

- Mrs. LEJMI BECHHIRA
Head of Section, Ministry of Commerce and Handicrafts
- Mr. DHOUAIFI MONGI
Customs Colonel

- Mr. SALHI KHALED
Chief of Tunisian Commercial Office, Embassy of the Tunisian Republic

REPUBLIC OF TURKEY

- Mr. HALİL İBRAHİM AKÇA
Deputy Undersecretary,
Undersecretariat of State Planning Organization
- Ms. ÜLKER GÜZEL
Deputy Undersecretary, Undersecretariat of Foreign Trade
- Mr. YÜKSEL AKÇA
Deputy Director General, Undersecretariat of Foreign Trade
- Mr. ATTİLA GÖKHAN KIZILARSLAN
Head of Department, Undersecretariat of Foreign Trade
- Mr. BORA ERDENGİ
Head of Department, Undersecretariat of Customs
- Mr. OĞUZHAN BERBER
Senior Associate, Undersecretariat of Foreign Trade
- Mr. BÜLENT ORHAN TÜREL
Expert, Undersecretariat of Customs
- Mr. CANER SANNAV
Assistant Expert, Undersecretariat of Foreign Trade

STATE OF UNITED ARAB EMIRATES

- Mr. ALI FAYEL MUBAREK
Economy Expert, Director of Origin Department Ministry of Economy

B. SIGNATORY COUNTRIES

REPUBLIC OF CHAD

- Mr. OMAR ADOUM SINI
General Secretary of Ministry of Economy and Planning
- Mr. MBAGUEDEM MBAIRO
Director of Investments, Programmes and Projects,
Ministry of Economy and Planning

REPUBLIC OF IRAQ

- Mr. ADIB FETTAH KHLIL
Commercial Attache, Embassy of the Republic of Iraq in Ankara

STATE OF KUWAIT

- Mr. MESHAL ALARDHI
Controller International Organizations, Ministry of Finance
- Mr. SALEM ALBATHER
Economic Researcher, Ministry of Finance

STATE OF PALESTINE

- Mr. ABDLNASSER R.A. ALSARRAJ
Assistant Deputy

REPUBLIC OF SUDAN

- Mr. ABDALGADER ABDALLA MOHAMED DAFFALLA
Counsellor, Sudan Embassy in Ankara

C. OTHER COUNTRIES

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

- Mr. ABDELHAMID BELAHDA
Deputy General Director Ministry of Trade

REPUBLIC OF TAJIKISTAN

- Mr. SAFAR SAFAROV
Counsellor, Tajikistan Embassy of Ankara

D. SUBSIDIARY ORGANS OF THE OIC

**THE STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING
CENTRE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)**

- Mr. NABIL DABOUR
Senior Researcher,
Acting Director of Department of Economic and Social Research

- Mr. HAYTHAM ZEINELABDIN
Research Assistant

ISLAMIC CENTRE FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Mr. HOUCINE RAHMOUNI
Adviser of the Director General of ICDT

E. SPECIALIZED INSTITUTIONS OF THE OIC

THE ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- Mr. AHMED ABDULWASEI
Operation Officer, Cooperation Office

F. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS

WEST AFRICA ECONOMIC AND MONETARY UNION (WAEMU)

- KOFFI GNAKADJA
In Charge of Commercial Questions

**G. COMCEC COORDINATION OFFICE & THE TRADE
NEGOTIATING COMMITTEE SECRETARIAT**

**General Directorate of Foreign Economic Relations,
State Planning Organization of the Republic of Turkey**

- Mr. FERRUH TIĞLI
Director General,
Head of COMCEC Coordination Office
- Mr. EBUBEKİR MEMİŞ
Acting Head of Department
- Mr. FATİH ÜNLÜ
Acting Head of Department
- Mr. BAŞAK KAYIRAN
Expert, Press Relations

- Mr. GÖKTEN DAMAR
Expert, Drafting
- Mr. ALP TOLGA ŞİMŞEK
Expert, Drafting
- Mr. SELÇUK KOÇ
Expert, Drafting
- Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN
Protocol Relations
- Mr. NAZIM GÜMÜŞ
Protocol Relations
- Mr. ALİ İŞLER
Assistant Expert, Drafting
- Ms. MÜKERREM OZKILIÇ
Coordinator of Registration Office
- Ms. SEMA HİMA
Coordinator of Documentation
- Ms. SEHER KURUGÜL
Assistant Coordinator of Documentation
- Mr. KEMAL ARSLAN
Coordinator of Meeting Rooms
- Ms. BİLGE GÜLLÜ
Social Program
- Ms. ŞERİFE MENĞİ
Executive Secretary

H. DEPARTMENT OF ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL AFFAIRS OF THE STATE PLANNING ORGANIZATION

- Mr. YAŞAR GÜLSOY
Head of Department,
Undersecretariat of State Planning Organization
- Mr. MEVLÜT YAŞAR
Coordinator for Transport
- Mr. NURETTİN AYDIN
Accommodation Officer

- Mr. CAFER ERDOĞAN
Treasurer
- Mr. SEYİT AMBARKÜTÜK
Technician

المرفق

(٢)

كلمة معالي كورشاد توزمان
وزير الدولة المسؤول عن التجارة الخارجية
اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي
(أنقرة، ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٨)

المندوبون الموقرون

بمناسبة اجتماع التقييم الذي يعقد في إطار لجنة المفاوضات التجارية يسعدني استضافتكم في بلدي مرة أخرى.

في الوقت الحاضر نقرب أكثر فأكثر من تحقيق أهدافنا فيما يتعلق بإقامة نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحلول يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

ولبلوغ أهدافنا، فقد اتخذنا سويًا عدة خطوات مهمة حتى الآن. وفي الجولة الأولى من المفاوضات التجارية أتمنا بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية (بريتاس) والتي تحدد كيفية تنفيذ الاتفاقية الإطارية. وفي الجولة الثانية أكملنا أيضاً قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تجعل تلك القواعد متوافقة مع الظروف الراهنة.

وتستحق الجهود التي بذلتها بلداننا تحت مظلة لجنة المفاوضات التجارية خلال إعداد اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كل التقدير. وكما تعلمون فإنه يتعين المصادقة على (بريتاس) من جانب عشر دول على الأقل للحصول على الموافقة اللازمة لدخول هذه الاتفاقيات حيز النفاذ.

ومن الطبيعي أن يستغرق استكمال الإجراءات الداخلية المتعلقة بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية بعض الوقت. بيد أنه يتعين أن نأخذ في الاعتبار أننا هنا مهتمون بمصالح العالم الإسلامي أجمع وليس بمصالح عدد قليل من الدول.

ونحن في تركيا، تقديراً منا لمستقبل العالم الإسلامي فقد صادقنا على بريتاس في ٢٩ مايو/ آيار ٢٠٠٨. ومن ثم فقد ازداد عدد الدول الموقعة على بريتاس الى خمس دول.

المندوبون الموقرون

إن نمو حجم التجارة الدولية قد اكتسب قوة دفع كبيرة. وفي السنوات العشر الأخيرة زادت التجارة بنحو ٦%. وثمة تطور آخر لافت يتمثل في أن دولاً ومناطق جديدة في التجارة الدولية برزت إلى موقع الصدارة. وبدأت الدول النامية تحصل على نصيب أكبر في التجارة الدولية مقارنة بالماضي.

وفي هذا الإطار فقد أخذ نصيب دول منظمة المؤتمر الإسلامي في التجارة الدولية اتجاهها ملحوظاً نحو الزيادة. وسيكون من الممكن الحفاظ على هذا الاتجاه ودفعه بسرعة مع تطبيق قواعد الأفضليات التجارية وتوحيد القواعد المنظمة للتجارة.

ويجب أن نضع في الاعتبار أننا بغير هذا السبيل لن نتمكن من النهوض بدور فعال لتحقيق الأهداف المشتركة التي حددناها.

إننا نتحمل جميعاً عبئاً ثقيلاً من أجل بدء العمل بنظام الأفضليات التجارية في الموعد المستهدف. وأعتقد مخلصاً أنكم ستبدلون قصارى جهدكم لتحمل هذه المسؤولية.

المرفق

(٣)

كلمة سعادة خليل إبراهيم أقجه
القائم بأعمال وكيل الوزارة لهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية
بالجلسة الافتتاحية لاجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية
لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
(أنقرة، ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٨)

المندوبون الموقرون
الإخوة والأخوات الأعزاء

إنه ليسعدني أن ألتقي بكم في أنقرة لتقييم الاستعدادات لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحلول عام ٢٠٠٩. وأعتقد أن هذا الاجتماع يمثل خطوة مهمة نحو الوصول إلى غايتنا.

المندوبون الموقرون،

تكتسب التجارة الدولية أهمية متزايدة سنة بعد أخرى نظراً لأن الصادرات والواردات تلعب دوراً مهماً في تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تجاوز معدل الزيادة في التجارة الدولية معدل النمو الاقتصادي.

وإلى جانب مفاوضات التجارة متعددة الأطراف فقد استخدمت الدول - وما تزال - خيار إجراء مفاوضات تجارية ثنائية أو إقليمية منذ الخمسينيات. ومثل هذا النوع من الاتفاقيات، يسهم في تحرير التجارة داخل التجمعات الأصغر من الدول وليس على المستوى العالمي. ونظراً للطبيعة العملية والجاذبة لهذه الاتفاقيات الإقليمية فقد وصل عددها إلى ٣٠٠ اتفاقية.

المندوبون الموقرون،

اكتسبت اتفاقيات التجارة الإقليمية زخماً جديداً منذ الثمانينيات. وكما تعلمون جميعاً فقد أنشئت الكومسيك في ذلك الوقت. ومن الأهداف الرئيسية للكومسيك تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى مدى ٢٣ عاماً دشنت الكومسيك وأتمت العديد من المشروعات والبرامج لتحقيق هذه الغاية.

وفي هذا السياق كان إقامة نظام للأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء ضمن أجندة الكومسيك منذ اجتماعها الأول. وبعد المفاوضات اعتمدنا اتفاقيتنا الإطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبدأ سريانها سنة ٢٠٠٢. وبعد ٢٠٠٢ أجرينا جولتين ناجحتين من المفاوضات وأتمنا خطة التعريفات التفضيلية (بريتاس) وقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتعد هذه المرة الأولى في تاريخ الكومسيك التي نتوصل فيها إلى مثل هذه الاتفاقية التي ستخفض من التعريفات على بعض السلع في التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما تعلمون جميعاً فإن نطاق نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا يرقى إلى بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية الأخرى. بيد أنه يمثل خطوة أولى مهمة نحو زيادة تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد حدد وزراء تجارة الدول الأعضاء بمنظمتنا الأول من يناير ٢٠٠٩ موعداً لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو الموعد الذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر الذي عقد في السنغال في العام الجاري. وينبغي أن توقع عشر دول على الاتفاقيتين وتصادق عليهما قبل التاريخ المذكور لتحقيق هدفنا. ويسعدني أن أعلن أن تركيا قد صادقت بالفعل على خطة التعريفات التفضيلية (بريتاس)، وسوف تصادق على قواعد المنشأ في أقرب وقت.

المندوبون الموقرون

إن تخفيض التعريفات الجمركية خطوة مهمة نحو وصول حجم التجارة بين الدول الأعضاء إلى نسبة ٢٠% المستهدفة بحلول ٢٠١٥، وهو الهدف الذي حددته القمة الاستثنائية الثالثة للمنظمة التي عقدت في مكة في ٢٠٠٥. بيد أن تخفيض التعريفات الذي يعد الهدف الأساسي لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ليس كافياً بمفرده. وفي هذا الصدد اعتمدت الكومسيك بعض القرارات الأخرى لزيادة التجارة البينية. وشكلت الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك لجنة خاصة تضم في عضويتها المؤسسات ذات الصلة في المنظمة لتحديد السبل والوسائل التي تكفل الوصول بالتجارة بين الدول الأعضاء إلى نسبة الـ ٢٠% المستهدفة.

وقد عقدت هذه اللجنة الخاصة اجتماعها الأول في الثاني عشر من مايو ٢٠٠٨ في أنطاليا قبيل الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك. وكانت إحدى النتائج التي انتهى

إليها هذا الاجتماع هي أن الإرادة السياسية للدول الأعضاء أمر بالغ الأهمية لزيادة حجم التجارة. وإنما كدول أعضاء بحاجة إلى المشاركة على نحو أكثر فاعلية في هذه العملية وتنفيذ القرارات التي اتخذتها المنتديات ذات الصلة بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وأود أن أعرض عليكم بعض المعلومات عن اجتماع لجنة الخبراء الذي سيعقد في أنقرة الشهر المقبل. إن الكيان الجديد التابع للبنك الإسلامي للتنمية، أي مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية الدولية ستتنظم اجتماعاً لمجموعة الخبراء في أنقرة في الفترة من ٥ إلى ٦ يولييه/ تموز ٢٠٠٨ بالتعاون مع اتحاد الغرف وبورصات السلع التركية ومكتب تنسيق الكومسيك ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب. وسيكون الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع رسم خارطة طريق للوصول بالتجارة البنينة إلى نسبة الـ ٢٠% المستهدفة. وسيتناول الاجتماع أربعة محاور رئيسية، هي تنمية وتسهيل التجارة/الصادرات، وبناء القدرات، وتمويل التجارة، وتنمية التجارة السلعية. وبالإضافة إلى بعض الدول الأعضاء ذات الخبرة في هذا المجال فإن الدعوة لحضور هذا الاجتماع تشمل منظمات دولية ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وشخصيات بارزة لمناقشة تلك الموضوعات. وسوف يسلم تقرير الاجتماع إلى الدورة القادمة للكومسيك.

المندوبون الموقرون

الإخوة والأخوات الأعزاء

يسعدنا أن نلاحظ في كل اجتماع انضمام دول أعضاء جديدة إلينا. وفي الوقت الحالي نجد أن إحدى وعشرين دولة من الدول الأعضاء في المنظمة قد صادقت على نظام الأفضليات التجارية وصارت عضواً في لجنة المفاوضات التجارية. كما وقعت إحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء على (بريتاس) وصادقت خمس منها عليها. أما قواعد المنشأ فقد وقعت عليها سبع دول أعضاء. ولكي نصل إلى هدفنا يتعين أن تصادق عشر من الدول الأعضاء على (بريتاس) وقواعد المنشأ على وجه السرعة. وهنا أود أن أناشد بشدة الدول الأعضاء المعنية في منظمة المؤتمر الإسلامي التوقيع والمصادقة على بريتاس وقواعد المنشأ في أقرب وقت. وفي هذا السياق فإنه لما يبعث على التفاؤل أن نرى عدداً من الدول الأعضاء وقد أعلنت بالفعل عن عزمها التوقيع على بريتاس قبل أو أثناء الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك.

المندوبون الموقعون

قبل أن أختم هذه الكلمة، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء المشاركة وأمانة لجنة المفاوضات التجارية ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي لجهودها وإسهاماتها القيمة في أعمالنا. وبالنسبة للجمهورية التركية فإننا سنواصل تقديم كل الدعم اللازم لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٩.

تحياتي لكم جميعاً وأتمنى لكم النجاح في اجتماعكم وشكراً.

المرفق

(٤)

رسالة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
إلى اجتماع لجنة المفاوضات التجارية
لاستعراض الهدف التنفيذي لعام ٢٠٠٩
والخاص بنظام الأفضليات التجارية
بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
(أنقرة، ١٧-١٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٨)

السيد الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،
أيها المندوبون الموقرون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
يشرفني أن أقف أمامكم مخاطباً هذا الجمع المبارك باسم منظماتكم، منظمة المؤتمر الإسلامي.
وبادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن جزيل الشكر والتقدير للجمهورية التركية رئيساً وحكومة
وشعباً على كرم الضيافة، وعلى الترتيبات المتميزة التي حظيت بها الوفود المشاركة والتي
ستسهم في إنجاح فعاليات هذا الاجتماع.

ولا يخفى علينا جميعاً الرعاية والمساندة التي تقدمها الجمهورية التركية للجنة الدائمة للتعاون
الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) والتي تمثل مبعثاً لفخرنا. ويسعدني أن أرى في اجتماعكم
الموقر توجهاً جديداً وخططاً عاجلة واسعة النطاق من أجل تنفيذ بروتوكول خطة التعريف
الجمركية وبذل قصارى جهدكم للخروج بهذا البروتوكول إلى الضوء وحيز التنفيذ بحلول
١ يناير ٢٠٠٩م، حيث الموعد الذي حدده الإعلان الوزاري في الاجتماع الثاني لوزراء
الخارجية.

وكما تعلمون جميعاً، فإن مشروع نظام الأفضليات التجارية هو أول مشروع واسع النطاق يهدف إلى تحرير التجارة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنه لمن الأهمية بمكان أن تبادر الدول الاعضاء بالتوقيع والمصادقة على بروتوكول التعريفات التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) وكذلك اتفاقية قواعد المنشأ. لذا يجب علينا أن نحث الدول الاعضاء للتوقيع والمصادقة قبل حلول عام ٢٠٠٩م. وكلنا أمل في أن تبدي الدول الاعضاء اهتماماً بالغاً بهذا الأمر.

وهنا أود أن أسترعي انتباهكم إلى أن عدد الدول التي وقعت البروتوكول (بريتاس) يبلغ اثنتي عشرة دولة، بينما الدول التي صادقت عليه هي أربع دول فقط، وهي الأردن- ماليزيا- باكستان- سوريا). ويسعدني هنا أن أبشركم بإعلان ممثلي كل من جمهورية إيران الإسلامية، ودولة قطر استعداد حكومتيهما للتوقيع على بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية (بريتاس) قبل أو أثناء الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك. وكلنا نرحب بانضمامهما وتدعوها إلى التوقيع والمصادقة بعدما وقعت على الاتفاقية المملكة العربية السعودية، وذلك في يوم ٢٠٠٨/٦/٢م. وبذلك نكون قد حققنا تقدماً متميزاً خلال العام المنصرم في توجيه المفاوضات التجارية في إطار الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية، وبروتوكول نظام التعريفات التفضيلية (بريتاس)، وكذلك قواعد المنشأ التي خلصت الجولة الثانية من المفاوضات التجارية إلى اعتماد الاتفاقية الجديدة حولها والتي وقعت سبعة دول.

وقد أكد المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثون لوزراء الخارجية، والدورة الثالثة والعشرون للكومسيك، كما أقرت القمة الإسلامية الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن كلا من اتفاقية الإطار الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبروتوكول خطة التعريفات التفضيلية (بريتاس) يمثلان الأساس لتحقيق النسبة المستهدفة للتجارة البينية بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي نسعى إلى تحقيقها في موعد غايته عام ٢٠١٥ إلى ٢٠% بحسب خطة برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وإننا سعداء بنسبة التقدم الملحوظ التي تم تسجيلها على صعيد التجارة البينية بين الدول الأعضاء بالمنظمة، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي تجارة الدول الأعضاء في المنظمة من ١٤,٥% في عام ٢٠٠٤م إلى ١٥,٥% في عام ٢٠٠٥م، وواصلت تقدمها حتى وصلت إلى ١٦,٣% في عام ٢٠٠٦م، أي بزيادة نسبة ٦,٩%، و ٥,١% على التوالي، ونتوقع زيادة منسوبها في العام المنصرم ٢٠٠٧ والحالي ٢٠٠٨.

الآن، وجب علينا أن نأخذ بأيدي الدول الأعضاء الأقل نمواً بغية تمكينها من الدخول في أسواق الدول الأعضاء بالمنظمة للاستفادة من معاملات تجارية أوسع. وقد نوقش هذا الموضوع في

الأجتماع الاول لمجموعة العمل للتوسع في التجارة البينية بين الدول الأعضاء يوم ١٢ مايو ٢٠٠٨ على هامش الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن هذا المنبر المتألق، أؤكد لكم أننا في منظمة المؤتمر الإسلامي لن ندخر جهداً لدعم نشاطاتكم من أجل ازدهار الأمة الإسلامية ورفاهيتها. وأدعو الجميع الى توحيد الجهود وتبادل الخبرات في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، البيت الحصين لجميع مسلمي العالم، من أجل النهوض بمصالح شعوبنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أجل مواجهة تحديات العولمة والمنافسة الدولية. وكلّي أمل وثقة بأنكم لن تألوا جهداً في تحقيق هذه الطموحات.

وفي النهاية، أعتقد أن الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي سوف تتخذ خطوات ملموسة تجاه ما أشرنا إليه وما تسطره أيديكم من قرارات وتوصيات. ومن جهتنا، فإننا في المنظمة سنأخذ آرائكم ومقترحاتكم في الحسبان. وتقف المنظمة بجميع أجهزتها المتخصصة والمتفرعة والمنتمية مكرسة جميع جهودها في دعم مسيرة العمل الإسلامي المشترك لضمان مزيد من التقدم والرقي والازدهار لشعوب أمتنا.

وفي ختام كلمتي، يسعدني أن أقدم أسمى آيات التقدير والعرفان للجمهورية التركية، وأخص بالذكر مؤسسة التخطيط على حسن إدارتها لهذا الاجتماع وحسن الاستقبال وكرم الضيافة. وأخص بالشكر رئيس جمهورية تركيا ورئيس لجنة (الكومسيك) الرئيس عبد الله غل، مع تقديري للوفود المشاركة وللإخوة القائمين على إنجاح وتنظيم هذا الاجتماع.

كلل الله جهودكم بالنجاح،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

المرفق

(٥)

كلمة

سعادة السيدة أولكر جُوزال

نائبة وكيل الوزارة للتجارة الخارجية بالجمهورية التركية

في اجتماع التقييم للجنة المفاوضات التجارية

الخاص بإنشاء نظام الأفضليات التجارية

فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

(أنقرة، ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٨)

أصحاب السعادة أعضاء لجنة المفاوضات التجارية،

مرحباً بكم في اجتماع المراجعة للجنة المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. واعتقد أن هذا الاجتماع الذي تحضره هذه النخبة الموقرة من ممثلي عالمنا الإسلامي سيكون ناجحاً مثمراً مثل اجتماعاتنا السابقة.

لقد حققنا سوياً إنجازات مهمة في اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية حتى الآن. وكما تذكرون، فقد انتهينا من إعداد بروتوكول خطة التعريف التفضيلية (البريتاس) في الجولة الأولى من المفاوضات، وفي الجولة الثانية منها استكملنا قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظماتنا والتي ستعزز تنفيذ نظام التعريف التفضيلية.

وها نحن الآن لم يبق أمامنا إلا وقت قليل لتحقيق هدفنا، ألا وهو بدء العمل بنظام الأفضليات التجارية، فبعد ستة شهور فقط، أي في الأول من يناير ٢٠٠٩، سوف يدخل حيز النفاذ نظام يكفل تحرير التجارة بين البلدان الإسلامية وإقامة بنية أساسية تجارية تتسم بالشفافية وتعمل وفقاً لقواعد محددة.

ولكي يتم تطبيق هذا النظام يتعين علينا أن نخطو عدة خطوات إضافية. وكما أكد معالي الوزير كورشاد توزمان وزير الدولة المسؤول عن التجارة الخارجية، فإننا يجب أن نعمل على التأكد

من المصادقة على بروتوكول الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ من جانب ما لا يقل عن عشرة بلدان مع نهاية العام الجاري.

لقد استطعنا، من خلال الاجتماعات التي نظمناها، إقامة علاقات وثيقة معكم واعتماداً على علاقات الثقة بيننا أناشدكم - عند العودة إلى بلادكم - أن تبذلوا ما في وسعكم من جهد لاستكمال عمليات التوقيع والمصادقة.

انتهاز هذه الفرصة لأتمنى لكم - حضرات السادة أعضاء اللجنة - كل النجاح والتوفيق في أعمالكم، ولأشركم جميعاً على مداخلاتكم.

المرفق

(٦)

جدول أعمال

اجتماع تقييم للجنة المفاوضات التجارية لنظام الأفضليات التجارية بمنظمة المؤتمر الإسلامي

(أنقرة ١٧-١٩ يونية/حزيران ٢٠٠٨)

١. الجلسة الافتتاحية
٢. اعتماد جدول الأعمال
٣. عرض مقدم من أمانة لجنة المفاوضات التجارية
٤. الاستعدادات النهائية من جانب الدول الأعضاء قبل بدء العمل بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC) وبالأخص ما يتعلق بتنفيذ قواعد المنشأ وتبادل قوائم الامتيازات.
 - عرض مقدم من وكالة الوزارة للجمارك بالجمهورية التركية بشأن ما يلزم من إجراءات لتنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية
 - تقديم عروض موجزة وتبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء
٥. مسائل متعلقة بالتوقيع والمصادقة على بروتوكول خطة التعريف التفضيلية وقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
٦. ما يستجد من أعمال
٧. الجلسة الختامية

المرفق

(٧)

نص العرض المقدم من وكالة الوزارة للجمارك بالجمهورية التركية
بشأن الأعمال التحضيرية لتنفيذ قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية
فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
(أنقرة ، ١٧ - ١٩ يونيو ٢٠٠٨)

المندوبون الموقعون الأعضاء

نيابة عن إدارة الجمارك التركية أود أن أرحب بكم جميعاً في بلادنا بمناسبة اجتماع لجنة المفاوضات التجارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

من المعروف أن قواعد المنشأ جزء لا يتجزأ من اتفاقيات التجارة التفضيلية، وتلعب دوراً مهماً في علاقات التجارة التفضيلية بين الدول الشريكة. وما تزال قواعد المنشأ موضع نقاش نظراً لأنه لا توجد قواعد منشأ مطبقة على نحو عام في كل أرجاء العالم.

وإذا أخذنا في الاعتبار العلاقات الاقتصادية العالمية في وقتنا الحاضر، وتزايد حجم التجارة، وأنواع السلع، وأساليب الإنتاج الحديثة سنجد أن قواعد المنشأ تتغير باستمرار نظراً لأنها يجب أن تفي بالاحتياجات الاقتصادية للعلاقات التجارية في القرن الجديد.

ومن أجل إرساء قواعد المنشأ لـ "الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، فقد أضيف الملحق رقم (٣) للاتفاقية، ووافق عليه الأعضاء سنة ١٩٩١.

بيد أن لجنة المفاوضات التجارية قررت التفاوض بشأن قواعد منشأ جديدة نظراً لان الملحق رقم ٣ لم يتضمن بنوداً تفصيلية وكافية تفي بمتطلبات التجارة في عالم اليوم.

وتتص المادة (٥) من خطة التعريفات التفضيلية (بريتاس) لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تمت الموافقة عليها في سنة ٢٠٠٥ في إسطنبول على أن قواعد المنشأ للاتفاقية الإطارية ستسري إلى أن تعتمد لجنة المفاوضات التجارية القواعد الجديدة للمنشأ.

وكانت المفاوضات بشأن قواعد المنشأ قد بدأت في الاجتماع الأول للدورة الثانية للجنة المفاوضات التجارية في نوفمبر ٢٠٠٦ في إسطنبول على أساس مشروع قمنا بإعداده من جانبنا.

وبعد مفاوضات شاقة وناجحة في الوقت نفسه فقد تمت بلورة قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمساهمات من الدول المشاركة في الاجتماع الرابع للدورة الثانية للجنة المفاوضات التجارية في سبتمبر ٢٠٠٧، ووقعت عليها الإمارات العربية المتحدة والأردن وغينيا وتونس وتركيا أثناء الاجتماع. وبعد ذلك علمنا أن ماليزيا والكامبيرون قد وقعتا أيضاً على قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ونعتقد أن قواعد المنشأ الجديدة ستفي باحتياجات إدارات الجمارك من أجل التنفيذ الصحيح لخطة التعريفات التفضيلية (بريتاس).

كما نرى أنه يجوز للدول المشاركة أن تتخذ بعض الإجراءات وتتعاون فيما بينها من أجل التطبيق المتميز والصحيح لقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن ثم فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدول المشاركة؟ وللإجابة على هذا السؤال لدينا بعض المقترحات والآراء.

نظراً لأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كان مخططاً بدء العمل به اعتباراً من سنة ٢٠٠٩، يجب استكمال عملية التصديق الداخلي على قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويجب على حكومات الدول المشاركة أن ترسل وثائق التصديق أو الموافقة أو القبول إلى جهة الإيداع بمنظمة المؤتمر الإسلامي قبل تاريخ دخول خطة التعريفات الجمركية حيز النفاذ.

وكما تعلمون فإنه بالتوازي مع المادة (١٢) من بريتاس، تغطي المادة (٣٣) من قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية الأحكام المتعلقة بدخول قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية حيز النفاذ.

وفي هذا الصدد فقد شرعت تركيا في عملية الموافقة الداخلية على قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ونأمل أن ننتهي من هذا الإجراء في أقرب وقت ممكن.

ثمة نقطة ثانية تتعلق بشهادة المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفقاً لتعليمات الطباعة الخاصة بهذه الشهادة يجوز لإدارة الجمارك أو السلطات المختصة بالدول المشاركة أن تتولى طباعتها بنفسها أو أن تعهد بطباعتها لمطابع معتمدة.

واقترحنا هو أن الدول المشاركة تستطيع أن توجه السلطات المختصة في بلادها لطباعة تلك الشهادات قبل تاريخ بدء سريان النظام.

وتتضمن الاتفاقية المعايير الفنية لشهادة المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولكي تتجنب الدول المشاركة رفض شهادة المنشأ التي لا تفي بالمعايير الفنية لقواعد المنشأ من جانب الدول المستوردة، يجوز لها إرسال عينة من الشهادة إلى أمانة منظمة المؤتمر الإسلامي للموافقة عليها قبل الطباعة النهائية.

وثمة نقطة مهمة أخرى تتعلق بالتعاون الإداري بين سلطات الجمارك أو السلطات ذات الصلة في الدول المشاركة. وتنص المادة (٢٦) من قواعد المنشأ على أن تزود الدول المشاركة بعضها بعضاً بنماذج من بصمة الأختام المستخدمة بإداراتها الجمركية أو سلطاتها المختصة الأخرى لإصدار شهادات المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتحقق منها.

ولا يخفى عليكم أنه من الصعوبة بمكان جمع نماذج بصمات الأختام الخاصة بالإدارات الجمركية أو السلطات المختصة الأخرى للدول المشاركة التي تتمتع بصلاحيات إصدار شهادات المنشأ والتحقق منها في تاريخ بدء العمل بقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

واقترحنا في هذا الصدد هو أنه يمكن للدول المشاركة أن تجمع نماذج الأختام اللازمة من السلطات المحلية التي تصدر الشهادات وأن ترسلها إلى أمانة منظمة المؤتمر الإسلامي متضمنة بيانات الاتصال بسلطات التحقق من الشهادات.

ويمكن للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إيداع هذه المعلومات وإرسالها إلى الدول المشاركة التي تستكمل عملية التوقيع والمصادقة على خطة التعريف التفضيلية وقواعد المنشأ لإنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وهناك نقطة أخرى مهمة تتعلق بالدورات التدريبية للجهات المعنية بقواعد المنشأ لإنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

ولقواعد المنشأ بعض الخصائص المحددة، فعلى سبيل المثال هناك معيار وحيد يطبق على المواد غير ذات المنشأ في الدول المشاركة والتي تستخدم في التصنيع.

وهذه المواد لا يجب أن تتجاوز ٦٠% من سعر المصنع للمنتج النهائي، شريطة أن يتجاوز التصنيع في الدولة المشاركة مجرد عمليات التصنيع والمعالجة غير الكافية.

وفي حالة التراكم مع دول مشاركة، يجب أن تكون المواد غير ذات المنشأ في الدول المشاركة قاصرة على نسبة ٤٠% من سعر المصنع للمنتج النهائي. ولقواعد المنشأ أحكام تتعلق بالنقل المباشر والمعارض واجراءات تفصيلية لإصدار شهادات المنشأ. وعلى وجه العموم تتسم قواعد المنشأ بكونها بالغة التعقيد. ولهذا فإن الجهات التي تصدرها يجب أن تولي عناية شديدة بما إذا كان أصحاب الإقرارات الجمركية مستوفين لمعايير المنشأ.

إننا في إدارة الجمارك التركية، ولغرض التطبيق السليم لقواعد المنشأ المعمول بها حالياً لدينا، نعقد دورات تدريبية دورياً للعاملين بإدارات الجمارك المحلية وغرف التجارة واتحادات الصادات والمشغلين الاقتصاديين.

ومن ثم فإننا نقترح أن تنظم إدارات الجمارك لديكم دورات تدريبية للهيئات المختصة في مجال قواعد المنشأ لإنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الإسلامية

ومن الناحية الأخرى فإننا في تركيا ننشر اللوائح الداخلية التي تغطي شروحات تفصيلية لأحكام بروتوكولات المنشأ بالاتفاقيتين لكونها تتسم بالعمومية والتعقيد.

ووجهة نظرنا هي أنه، بالإضافة الى النص الرئيسي لقواعد المنشأ الخاصة بإنشاء نظام للأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، سيكون من الملائم إعداد الخطوط العامة والأدلة أو التوجيهات الإدارية لمنفعة المشغلين الاقتصاديين والجمارك والسلطات المختصة الأخرى من أجل فهم أفضل لقواعد المنشأ الداعمة لإنشاء نظام للأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

والمسألة المهمة الأخرى هي تفويض الهيئات المختصة بإصدار شهادة المنشأ لنظام الأفضليات التجارية. ووفقاً لقواعد المنشأ هذه فإن السلطات الجمركية بالدول المشاركة تستطيع إصدار تلك الشهادة بذواتها أو إمكانية تفويض جهات أخرى بإصدارها.

وعلى سبيل المثال، لدينا في تركيا نظام تدقيق مزدوج. واسمحوا أن أوضح ذلك بشئ من الشرح:

تتقدم الشركات أولاً بطلباتها إلى الغرف التجارية مع نموذج لإصدار مستندات المنشأ التفضيلي. وبعد إصدار شهادات المنشأ من قبل الغرف التجارية تقوم إدارات الجمارك المحلية بالتصديق

على المنشأ التفضيلي. ولسلطات الجمارك الحق في مطالبة المصدر بتقديم كل الوثائق التي تعزز وضعية منشأ المنتج.

وفي بلدنا تطبع مستندات المنشأ التفضيلي مثل شهادات EUR.1 و EUR-MED من خمس نسخ. ويسلم الأصل الأخضر اللون إلى المستورد ليسلمه بدوره إلى الدولة المستوردة. وتعطى نسخة كذلك لكل من المصدر، وإدارة الجمارك التي تم التصدير منها، وغرفة التجارة التي أصدرت الشهادة، وترسل الصورة الأخيرة من إدارة الجمارك التي قامت بالتصديق إلى غرفة التجارة التي أصدرت الشهادة للتأكد مما إذا كانت الشهادة قد صدرت بالفعل عن غرفة التجارة تلك.

وفي هذا الصدد نرى أنه إذا كانت إدارتكم المختصة تنظر في تفويض أية هيئة أو مؤسسة لإصدار شهادة المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فبإمكانكم الشروع في الإجراءات اللازمة للتفويض وتزويدها بالمعلومات الخاصة بمبادئ قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

المندوبون الموقرون الأعضاء

إننا في تركيا نعتقد أن قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ستشكل جزءاً مهماً من البريتاس. لقد أردنا أن نتبادل معكم آراءنا ومقترحاتنا. ويسعدنا أن نستمع إلى مقترحاتكم ومدخلاتكم من أجل التطبيق الأمثل لقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأخيراً أود أن أعبر عن سعادتي بالاختتام الناجح لهذا الاجتماع للجنة المفاوضات التجارية.

شكراً على اهتمامكم.

=====

=====